İslam Hukuku Araştırmaları Dergisi, sy. 33, 2019, s. 501-522.

حكم المزاح وضوابطه في الشريعة الإسلامية

Dr. Muhammed Raşid el-ÖMER*

مستخلص: محاولة لتأصيل المزاح ومشروعيته في الفقه الإسلامي، والبحث في حكمه، والضوابط التي وضعت حتى يبقى في حدود المباح مع أدلتها، ومن أهمها: أن يكون حقا، ولا يكون فيه إيذاء غير محتمل، وأن لا ينتقص فيه من أحداً ولا يتخذ حرفة، ولا مزاح في الدين، ويجب اختيار الوضع المناسب له، ولقد تم بيان المشكل والمتعارض فيما يخص هذا المبحث بالتفصيل.

الكلمات المفتاحية: حكم، المزاح، ضوابط، شروط، الفقه.

İslam Fıkhında Mizahın Hüküm ve Şartları

Öz: Bu araştırmada öncelikle İslam Fıkhında mizah ve meşruiyeti ele alınmakta, daha sonra mizahın fıkhi açıdan şartları ve taşıdığı hükümlere yer verilmektedir. Bu şartların en önemlileri arasında; mizahta yalanın olmaması, başkasına her hangi bir zarar verici yönün bulunmaması, mizahın başkasını tahkir edici olmaması, meslek haline getirilmemesi, dinin yönelik olmaması ve mizahın zaman ve mekan açısından münasip olması gelmektedir.

Anahtar Kelimeler: Hüküm , Mizah, Usûl, Şart, Fıkıh

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وجميع الأنبياء والمرسلين وبعد.

فلا شك أن تعاليم الإسلام جاءت لتحقق سعادتي الدنيا والآخرة، وذلك منوط بالالتزام بأحكام الشريعة.

وإن الله جلت قدرته، أفرح من شاء فأضحكه، وأحزن من شاء فأبكاه. ولذلك لم يمنع الإسلام الإنسان من الفرح طالما أنه لا يرتكب ما يخالف الشرع، ومن أسباب السعادة والسرور: المزاح، لكنه قد يتحول من مادة غايتها المؤانسة والانبساط مع الغير إلى سلوك سلبي يؤذي الآخرين، ويعتاد صاحبه على السخرية والوقوع في

الكذب؛ مما يسيء الى شخصية المسلم ودينه. مما جعل العلماء يضعون من الشروط والضوابط للمزاح بحيث لا يخرج عن حدود المشروع، فكان لابد من بيان أصول المزاح، ومتى ينتقل من

* Harran Üniversitesi İlahiyat Fakültesi İslam Hukuku Anabilim Dalı, d.omar75@yahoo.com

الجواز إلى المنع؟ وكيف فهم الفقهاء هذه الأدلة وبنوا عليها أحكامهم للتمييز بين أنواع المزاح، كل هذه الأفكار وغيرها جعلتها عنوانا لبحثي:

حكم المزاح وضوابطه في الشريعة الإسلامية.

ولقد حاولت في بحثي تأصيل الضوابط وحكمها ومناقشتها وبيان مشكلها، والتوفيق بين المستنبط منها، والنصوص الشرعية التي يفيد ظاهرها التعارض، وجاء البحث في مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة.

- مقدمة: أهمية البحث وخطته.
- المطلب الأول: حقيقة المزاح وما يرتبط به من ألفاظ.
- المطلب الثاني: أدلة مشروعية المزاح وحكمه.
- المطلب الثالث: ضوابط المزاح، تأصليها الشرعي وبيان مشكلها.
- الخاتمة: خلاصة البحث.

المطلب الأول: حقيقة المزاح وما يرتبط به من ألفاظ

أولاً: معنى المزاح

لغة: مَزَحَ يَمْزَح مَزْحاً ومُزَاحاً ومُزَاحَةً، بضمّهما، وَقد ضبط بِالْكسر فِي أولهما أيضاً، والمُزَاح والمزاحَة: اسمان للمصدر، وتَمَازَحَا: تداعبا[1]. والمزح نقيض الجِدّ[2]. والمزح أيضاً الدعابة[3].

وفي الاصطلاح: انبساط مع الغير من غير إيذاء[4].

أو: المباسطة إلى الغير على وجه التلطُّف والاستعطاف دون أذية، حتى يخرج الاستهزاء والسخرية[5].

---

١ تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد الحسيني، مرتضى الزَّبيدي، دار الهداية، مادة (مزح)، ٧/ ١١٧.

٢ المحكم والمحيط الأعظم: علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، مادة (م ز ح)، ٣/ ٢٣٥.

٣ لسان العرب: محمد بن مكرم، جمال الدين ابن منظور الإفريقى، دار صادر، بيروت، ط٣/ ١٤١٤هـ، مادة (مزح)، ٢/ ٥٩٣.

٤ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن سلطان محمد، الملا القاري، دار الفكر، بيروت،ط١/ ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ٧/ ٣٠٦١.

٥ التعريفات الفقهية: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية، ط١/ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م،ص ٢٠٢.

لكن ما يستشكل في هذه التعاريف: أن المزاح قد يحتوي على ما يخالف محتواه المشروع، فهذه تعاريف خاصة بالمزاح المحمود فقط، وليس كل مزاح مشروع ومحمود.

وعُرِّف أيضاً: قول أو فعل يقوم به إنسان بهدف مداعبة غيره أو إسعاده أو الترويح عنه[٦].

وهذا من أشمل التعاريف؛ لذكره القول والفعل والغايات دون الضوابط التي تميز المشروع من الممنوع.

ثانياً: الألفاظ ذات الصلة وبعض الفروق

تشترك كثير من الألفاظ ذات الصلة بالمزاح معه بالمعنى، ومنها: الإحماض والدعابة والانبساط والنكتة والملاعبة والفكاهة والطرفة[٧].

ولا بد من الإشارة أن المزاح يختلف عن الاستهزاء والمجون: فالمزاح لا يقتضي تحقير من يمازحه ولا اعتقاد ذلك، ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك ولا يقتضي ذلك تحقيرهم واعتقادهم تحقيرهم، ولكن يقتضي الاستئناس بهم. أما الاستهزاء يقتضي تحقير المستهزئ به واعتقاد تحقيره[٨].

وأما المجون: فهو صلابة الوجه وقلة الحياء[٩]، فهو يختلف عن المزاح.

لذلك عند الحديث عن المزاح ينبغي ألا يعطى حكم الاستهزاء.

المطلب الثاني: أدلة مشروعية المزاح وحكمه

المزاح عموماً يقع في دائرة المباح، وإن أهم النصوص التي تدل على المشروعية:

أولاً: من السنة

١- عن أبي هريرة قال: قالوا: يا رسول الله، إنك تداعبنا، قال: (إني لا أقول إلا حقا)[١٠]. والمداعبة هي الممازحة، وقد صرح بها في رواية ابن عمر: (إِنِّي لَأَمْزَحُ وَلَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا)[١١]. فكان ﷺ

٦ المزاح في تراث الآل والأصحاب: مصطفى رجب، مبرة الآل والأصحاب، الكويت، ط١/ ١٤٤٠-٢٠١٨م،ص١٨.

٧ انظر: المزاح في الإسلام: حسن أبو غدة، سلسلة الحق، العدد(٢١٦)، ١٤٢٧هـ، ص ١٥-٢٣.

٨ الفروق اللغوية: الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، حققه: محمد سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر، ص ٢٥٥.

٩ المصدر السابق نفسه.

١٠ سنن الترمذي: محمد بن عيسى، الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، وحسنّه، ط٢/ ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥م، ٤/ ٣٧٥ (١٩٩٠)،؛ المسند: أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ٢/ ٣٦٠ (٨٧٠٨).

١١ المعجم الصغير: سليمان بن أحمد بن أيوب، الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود، المكتب الإسلامي دار عمار، بيروت

يمزح مع النساء والصبيان ويداعبهم[١٢]. فنبّه أن المزاح الحق لا حرج فيه[١٣]. ومما يستأنس به للدلالة على هذه المعاني، حديث: (كان ﷺ من أفكَه النَّاس)[١٤].

٢- حديث أنس: كان النبي ﷺ ليخالطنا، حتى يقول لأخ لي صغير: (يا أبا عمير ما فعل النُّغَيْرُ؟)[١٥]. وفقه هذا الحديث: أن النبي ﷺ كان يمزح[١٦].

٣- حديث أنس: أن رجلًا استحمل رسول الله ﷺ فقال: (إني حاملك على ولد الناقة»، فقال يا رسول الله: ما أصنع بولد الناقة؟ فقال رسول الله ﷺ: وهل تلد الإبل إلا النوق)[١٧].

٤- عن الحسن قال: أتت عجوز إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ادع الله أن يدخلني الجنة، فقال: (يا أم فلان، إن الجنة لا تدخلها عجوز» قال: فولت تبكي فقال: أخبروها أنها لا تدخلها وهي عجوز)، إن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٥-٣٧][١٨].

٥- عن أنس بن مالك، أن رجلا من أهل البادية يقال له زاهر بن حرام، كان يهدي إلى النبي ﷺ الهدية، فَيُجَهِّزُهُ رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج، فقال رسول الله ﷺ: «إن زاهرا بادينا، ونحن حاضروه»، قال: فأتاه النبي ﷺ وهو يبيع متاعه، فاحتضنه من خلفه والرجل لا يبصره، فقال:

عمان، ط١/ ١٤٠٥ – ١٩٨٥، ٢/ ٥٩ (٧٧٩)؛ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، وحسّن إسناده، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م ، ٨/ ٨٩.

١٢ التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ابن الملقن سراج الدين عمر الشافعي، دار الفلاح، دار النوادر، دمشق، ط١/ ١٤٢٩هـ٢٠٠٨ م، ٢٨/ ٥٠٨.

١٣ البدرُ التمام شرح بلوغ المرام: الحسين بن محمد اللاعيّ، المعروف بالمَغرِبي، تحقيق: علي بن عبد الله الزبن، دار هجر، ط١/ ١٤٢٨هـ٢٠٠٧ م، ١٠/ ٣١٥.

١٤ ذكره الزبير ابن بكار في الفكاهة والمزاح: بعناية: حسين الهاشمي، ١٤٣٩هـ=٢٠١٧م، ص ٢٩؛ وأخرجه ابن عساكر عن أنس في ضعيف الجامع الصغير وزيادته: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ١٩٨٨م، ص٦٥٠.

١٥ صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير ناصر، دار طوق النجاة، ط١/ ١٤٢٢هـ، ٨/ ٣٠ (٦١٢٩)؛ صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٣/ ١٦٩٢ (٢١٥٠)؛ والنغير: مصغر نغر وهو طير كالعصفور محمر المنقار يسميه أهل المدينة البلبل.

١٦ جمع الوسائل في شرح الشمائل: علي بن سلطان محمد، القاري، المطبعة الشرفية، مصر، ٢/ ٢٥.

١٧ الترمذي في سننه: وقال عنه: صحيح غريب، ٤/ ٣٥٧ (١٩٩١).

١٨ الشمائل المحمدية: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: سيد الجليمي، المكتبة التجارية، مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١/ ١٤١٣هـ١٩٩٣م، ص١٩٧(٢٤١)؛ قال الزيلعي: مرسل ضعيف، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري: عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: عبد الله السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١/ ١٤١٤هـ٣/ ٤٠٧؛ وقد حسّنه الألباني في غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام: محمد ناصر الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣/ ١٤٠٥هـ، ص ٢١٥.

أرسلني من هذا؟ فالتفت إليه، فلما عرف أنه النبي ﷺ جعل يلزق ظهره بصدره، فقال رسول الله ﷺ: (من يشتري هذا العبد»؟ فقال زاهر: تجدني يا رسول الله كاسدا، قال: «لكنك عند الله لست بكاسد»، أو قال ﷺ: بل أنت عند الله غال)[١٩].

٦- عن صهيب، قال: قدمت على النبي ﷺ، وبين يديه خبز وتمر، فقال النبي ﷺ: (ادن فكل فأخذت آكل من التمر، فقال النبي ﷺ: تأكل تمرا وبك رمد؟ قال، فقلت: إني أمضغ من ناحية أخرى، فتبسم رسول الله ﷺ)[٢٠].

٧- عن زيد بن أسلم: (أن امرأة يقال لها أم أيمن جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إن زوجي يدعوك، فقال: ومن هو؟ أهو الذي بعينه بياض، قالت: ما بعينه بياض، فقال: بلى بعينه بياض، فقالت: لا والله، فقال ﷺ: ما من أحد إلا وبعينه بياض وأراد البياض المحيط بالحدقة)[٢١]. فهذا من مزاح رسول الله ﷺ[٢٢].

٨- عن أم سلمة: أن أبا بكر خرج تاجرا إلى بصرى ومعه نعيمان وسويبط بن حرملة وكلاهما بدري، وكان سويبط على الزاد فجاءه نعيمان فقال: أطعمني، فقال: لا حتى يأتي أبو بكر، وكان نعيمان رجلاً مضحاكاً مزاحا فقال: لأغيظنك، فذهب إلى أناس جلبوا ظهرا فقال: ابتاعوا منى غلاماً عربياً فارهاً، وهو ذو لسان، ولعله يقول: أنا حر، فإن كنتم تاركيه لذلك فدعوني لا تفسدوا علي غلامي، فقالوا: بل نبتاعه منك بعشر قلائص، فأقبل بها يسوقها وأقبل بالقوم حتى عقلها، ثم قال للقوم: دونكم هو هذا؛ فجاء القوم فقالوا: قد اشتريناك، قال سويبط: هو كاذب أنا رجل حر، فقالوا: قد أخبرنا خبرك وطرحوا الحبل في رقبته فذهبوا به، فجاء أبو بكر فأخبر، فذهب هو وأصحاب له فردوا القلائص وأخذوه، (فضحك منها النبي ﷺ وأصحابه حولا)[٢٣].

---

١٩ صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد التميمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/ ١٩٩٣هـ/ ١٤١٤م، قال المحقق: إسناده صحيح على شرط الشيخين، ١٣/ ١٠٦ (٥٧٩٠)؛ أحمد في مسنده: ٢٠/ ٩١ (١٢٦٤٨).

٢٠ سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي،٢/ ١١٣٩ (٣٤٤٣)؛ المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، إشراف: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، ٤/ ٤١١ (٨٢٦٣).

٢١ قال الحافظ العراقي: رواه الزبير بن بكار في كتاب الفكاهة والمزاح ورواه ابن أبي الدنيا مع اختلاف، انظر: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، زين الدين عبد الرحيم العراقي، دار ابن حزم، بيروت، ط١/ ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص ١٠١٩.

٢٢ شرح نهج البلاغة: عبد الحميد بن أبي الحديد، تحقيق: محمد ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ٦/ ٣٣٠.

٢٣ مسند أحمد: إسناده ضعيف كما قال الارنؤوط، ٦/ ٣١٦ (٢٦٧٢٩)؛ وقد أخرجه ابن ماجه فقلبه جعل المازح سويبط والمبتاع نعيمان.

ثانياً: من فعل الصحابة

١- كان أصحاب النبي ﷺ يتبادحون بالبطِيخ، فإذا كانت الحقائق كانوا هم الرجال[٢٤].

٢- عندما سئل ابن سيرين عن الصحابة: هل يتمازحون؟ فقال: ما كانوا إلا كالناس، كان ابن عمر ما يمزح وينشد الشعر ويقول: يحب الخمر من مال الندامى... ويكره أن يفارقه الفلوس[٢٥].

ثالثاً: من المعقول

١- الانبساط مَعَ النَّاس والمخالطة بهم أمر مشروع، وفي ذلك يقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: خالِط النَّاس ودِينَكَ لَا نَكْلِمَنَّه[٢٦].

٢- تطييب نفس المخاطب ومُؤَانسته[٢٧]. فيجوز المزاح؛ لما فيه من الاسترواح إمَّا للمازح أو للممزوح معه وإمَّا لهما[٢٨].

٣- المداعبة لا تنافي الكمال، بل هي من توابعه ومتمماته إذا كانت جارية على القانون الشرعي[٢٩].

قال أبو حاتم محمد بن حبان: الواجب على العاقل أن يستميل قلوب الناس إليه بالمزاح وترك التعبس[٣٠].

ويمكن تدعيم الاستدلال العقلي لمشروعية المزاح بما يلي:

تعدّ الدعابة من إحدى الصفات المميّزة للذكاء، لأنّها تنعش الخلايا المخّية، وتهدّئ الأعصاب، وتخفف القلق والتوتّر، فالدعابة تؤدّي إلى فوائد رائعة، حيث أنّها تساعد على:

---

٢٤ الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل المغيرة البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، قال الألباني: صحيح، ط٣/ ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ١/ ١٠٢ (٢٦٦).

٢٥ المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢/ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م، ١٢/ ٢٦٦ (١٣٠٦٦)؛ قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ورجاله رجال الصحيح، ٨/ ٨٩.

٢٦ عمدة القاري شرح صحيح البخاري: محمود بن أحمد بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ومعنى لا نكلمنه: أي بشرط أن لا يحصل في دينه خلل ويبقى صحيحاً، من الكلم بفتح الكاف وسكون اللام وهو الجرح، ٢٢/ ١٦٩.

٢٧ فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ط/ ١٣٧٩هـ، ١٠/ ٥٢٦؛ فيض القدير، المناوي: ٦/ ٤٢١.

٢٨ قواعد الأحكام في مصالح الأنام: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، راجعه: عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط/ ١٤١٤هـ١٩٩١م، ٢/ ٢١٢.

٢٩ الموسوعة الفقهية الكويتية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط/ ١٤٢٧-١٤٠٤هـ، ٣٦/ ٢٧٣؛ وانظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٦/ ٣٣٠.

٣٠ روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: محمد بن حبان ، تحقيق: محمد محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٧٧.

ـ تقليل الضغط.

ـ تقويّة جهاز المناعة.

ـ تقلّل إنتاج هورمون التوتّر، وإذا كان الإنسان كثير التوتّر يصبح ضعيف التفكير؛ بل إن لها تأثير فعّال وإيجابيّ على إفراز الهرمونات المختلفة في أجهزة الجسم، وتلك الهرمونات هي التي تحافظ على المرونة البدنيّة عامّة، والعقليّة خاصّة.

ـ تحرّر الطاقة الضارة التي يجلبها عادةً التوتّر بما تفرزه الغدد عادةً في تلك الحالة.

ـ الدعابة والمرح يجعلان المرء في حماية من كثير من الأمراض التي تضعف عمل المخّ.

ـ الشخص الذي يتمتّع بمعنويّات مرتفعة يكون يقظ الفكر والعقل وعلى استعداد لزيادة استيعابه ولحفظ المعلومات التي يتلقّاها، ويتقبّل مدخلات حسّيةً جديدةً، بل يقدر على تخزين تلك المدخلات في الذاكرة القصيرة والطويلة المدى[٣١].

مما سبق من أدلة يتبين أن المزاح مشروع بالجملة، لذلك ذهب معظم الفقهاء إلى إباحته[٣٢]، قال ابن عباس: المزاح بما يحسن مباح [٣٣].

ويرى بعضهم (مثل سفيان الثوري والنووي في أحد قوليه والغزي الشافعي) إلى أن المزاح

---

٣١ بناء المخ القوي: سليمان بن محمد موسلمال، بدون تاريخ ودار طباعة، ص ١٧٩.

٣٢ انظر: بستان العارفين: أبو الليث السمرقندي نصر بن محمد الحنفي، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط٣/ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص ٣٨١؛ أصول السرخسي: محمد بن أحمد السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ٢/ ١٠؛ إحياء علوم الدين: أبو حامد محمد الغزالي الطوسي، دار المعرفة، بيروت، ٣/ ١٤٠؛ شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٦/ ٣٣٠؛ المجموع شرح المهذب: محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، ٤/ ٦٥٣؛ المدخل: محمد بن محمد العبدري المالكي الشهير بابن الحاج، دار التراث، ١/ ٢٠٦؛ إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تعليق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١/ ١٤٢٣هـ، ٤/ ٥٤١؛ الآداب الشرعية والمنح المرعية: محمد بن مفلح، المقدسي الحنبلي، عالم الكتب، ٢/ ٢٢١؛ التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن: ٢٤/ ٦٠٧؛ فتح الباري، ابن حجر: ١٠/ ٥٢٥؛ عمدة القاري، العيني: ٢٢/ ١٦٩؛ البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، ٨/ ٢١٥؛ الفتاوى الحديثية: أحمد بن محمد، ابن حجر الهيتمي، دار الفكر، ص٩٧؛ مرقاة المفاتيح، ملا القاري: ٧/ ٣٠٦١؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١/ ١٣٥٦ هـ، ٦/ ٤٢١؛ بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية: محمد بن محمد الخادمى الحنفي، مطبعة الحلبي، ط/ ١٣٤٨هـ، ٤/ ١٦؛ سبل السلام: محمد بن إسماعيل الصنعاني، ٢/ ٦٧٤؛ حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: علي بن أحمد الصعيدي العدوي، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط/ ١٤١٤هـ١٩٩٤م، ٢/ ٤١٥.

٣٣ بهجة المجالس وأنس المجالس: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، ص١٢٤.

مندوب[٣٤]. قيل لسفيان الثوري: المزاح هُجنة ؟ فقال: بل هو سنة؛ لقول رسول الله ﷺ: (إنى أمزح ولا أقول إلا الحق)[٣٥].

ويتحقق هذا الاستحباب عند البعض: إن صادف مصلحة مثل تطييب نفس المخاطب ومؤانسته[٣٦].

يقول ملا قاري: وقد صرح العلماء بأن المزاح بشرطه من جملة المستحبات[٣٧].

وحتى أتحقق من شروط المزاح المشروع والذي يتردد بين الإباحة والاستحباب، فإنه لا بد من البحث في ضوابطه حتى يقع على الوجهة الشرعية، وهذا ما سأناقشه في المطلب الآتي.

المطلب الثالث: ضوابط المزاح، تأصليها الشرعي وبيان مشكلها

الضابط الأول: تحري الحق والصدق في المزاح وتجنب الكذب:

هذا الضابط أورده كثير من العلماء، ويمكن القول بأنه مجمع عليه، لما ورد سابقاً من أن النبي ﷺ رد على أصحابه عندما استشكلوا مداعبته لهم فأجابهم: (أني لا أقول إلا حقا).

فما هو الحق؟ هل هو الحقيقة نفسها؟ أم أنه يختلف؟ مع العلم أن المزاح في جملته كثيراً ما يقوم على التورية والمعاريض؟ ثم ماذا نفعل بنماذج المزاح الواردة عن بعض الصحابة والتي لم ينكرها النبي ﷺ.فهل هذا الضابط صحيح ودقيق.

قد يرى البعض أن هذا المزاح خاص بالنبي ﷺ فيجوز له ولا يجوز لنا؛ لأنه يصعب علينا أن لا يتمالك من نفسه مثله ﷺ. فكان ترك المزاح بالنسبة إلى غيره أولى، والحاصل أن غيره ﷺ داخل تحت نهيه، إلا إذا كان متمكنا في الاستقامة على حده وعدم العدول عن جادته[٣٨]. والجواب: « فيجوز المزاح لنا؛

---

٣٤ انظر: المراح في المزاح: أبو البركات الغزي، المكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، تعليق: السيد الجميلي، ط١/ ١٤٠٦-١٩٨٦، ص٧؛ فيض القدير، المناوي: ٦/ ٤٢١.

٣٥ شرح السنة: الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط٢/ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ١٣/ ١٨٤؛ كشف المناهج والتناقيح: محمد بن إبراهيم السلمي المُنَاوِي الشافعيّ، تحقيق: محمَّد إسحاق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١/ ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤ م، ٤/ ٢٦١.

٣٦ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط١/ ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ١٠/ ٣١٤٠؛ فتح الباري، ابن حجر: ١٠/ ٥٢٥-٥٢٦؛ فيض القدير، المناوي: ٦/ ٤٢١؛ مرقاة المفاتيح، ملا القاري: ٧/ ٣٠٦١.

٣٧ مرقاة المفاتيح، ملا القاري: ٩/ ٣٧٢٢.

٣٨ المصدر السابق: ٧/ ٣٠٦١.

لأن قوله وفعله حجة لنا ما لم يعلم كونه من خواصه بدليل إذ الأصل هو الاقتداء، والحديث في الجامع الصغير بهذه الرواية: «إني وإن داعبتكم لاطفتكم بالقول فلا أقول إلا حقا».....وإنما كان يمزح؛ لأن الناس مأمورون بالتأسي به والاقتداء بهديه ؛ فلو ترك اللطافة والبشاشة ولزم العبوس لأخذ الناس من أنفسهم بذلك على ما في مخالفة الغريزة من المشقة والعناء فمزح ليمزحوا»[٣٩].

ويمكن القول بأن المزاح الجائز هو الذي لا يحتوي على الكذب، فهذا أصل مقرر في الشرع.

مسألة وإشكال:

هل يعد استخدام المعاريض والتورية في الكلام عموماً ومنه المزاح من الكذب؟

حتى يتجنب المسلم الكذب في المزاح يلجأ لاستعمال المعاريض والتورية، وإلا لصعب المزاح ولعز فعله وشق على الناس استخدامه، فيقع من ابتلي به بالحرام، وهذا يخالف يسر الشرع وسهولته ومعقولية تشريع المزاح الذي ذكر سابقا، وفعله من النبي ﷺ وأصحابه والصالحين من العلماء من بعدهم، ويمكن أن نؤسس لهذا الحل لتجنب الكذب ما جاء عن مطرف قال: صحبت عمران بن حصين رضي الله عنه من الكوفة إلى البصرة، فقل منزل ينزله إلا وهو ينشدني شعرا، وقال: إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب»[٤٠]. والمعاريض: ما يعرض به ولا يصرح. ومندوحة، أي سعة وفسحة، أي: فيها ما يستغني به الرجل عن الاضطرار إلى الكذب[٤١]، ولقد استخدم النبي المعاريض ذلك في كثير من الصور التي كان يمزح فيها، ألم يقل للعجوز: لا تدخل الجنة العجز، وقوله لمن طلب أن يحمله:» لا أجد إلا ولد ناقة» يُوهِمُ الفصيل، وقوله للمرأة التي سألته عن زوجها «أهو الذي بعينه بياض..». وغير ذلك من استعماله للمعاريض[٤٢]، وفي هذا تأييد لضبط المزاح بالصدق وإبعاد الكذب عنه. يقول الغزالي:«المعاريض تباح لغرض خفيف كتطييب قلب الغير بِالمزاح»[٤٣]. ويقول القاضي عياض:«فأما المعاريض الموهم ظاهرها خلاف باطنها فجائز ورودها منه في الأمور الدنيوية لا سيما لقصد المصلحة....كما روي من ممازحته ودعابته لبسط أمته وتطييب قلوب المؤمنين من صحابته وتأكيدا في تحببهم ومسرة نفوسهم»[٤٤].

٣٩ بريقة محمودية، الخادمي: ٤/ ١٦.

٤٠ البخاري في الأدب المفرد، وقال الألباني: صحيح موقوف، ص ٢٩٧ (٨٥٧).

٤١ شرح السنة، البغوي: ١٣/ ١٥٥.

٤٢ انظر: الواضح في أصول الفقه: علي بن عقيل البغدادي، تحقيق: عَبد الله الترك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٤/ ٤٠؛ إحياء علوم الدين، الغزالي: ٣/ ١٤٠؛ الشفا بتعريف حقوق المصطفى: عياض بن موسى اليحصبي، دار الفيحاء، عمان، ط٢/ ١٤٠٧هـ، ٢/ ٤٢٤؛ بريقة محمودية، الخادمي: ٣/ ١٨٠.

٤٣ إحياء علوم الدين: ٣/ ١٤٠.

٤٤ الشفا بتعريف حقوق المصطفى، عياض: ٢/ ٤٢٤.

ولا يشترط أن يوافق كلام المازح الحقيقة، بل المطلوب أن يكون حقاً ولو لم يكن حقيقة ؛ للتمييز بينهما، فإن الحق يقابله الباطل والحقيقة يقابلها المجاز، ولهذا تكلم النبي ﷺ بغير الحقيقةِ، وما تكلم إلا بالحق؛ كما قال النبي ﷺ للمرأةِ: (في عين زوجك بياض)، أوهمها بياضاً في السَّواد، وهو يريد بياضاً حول السواد. وقال للحادي المعروف بأنجشة لما حدا، فأبكى زوجاته: (يا أنجشة، رفقاً بهؤلاء القوارير)[٤٥]، فاستعار للنساء اسم: قوارير، وما أحسن هذه الاستعارة!. فإنهن رقيقات القلوب، سريعات الانفعال بالوهن، قليلات الصبر والتماسك، كما أن القوارير سريعات الانكسار، أيسر شيء يؤثر فيهن[٤٦]. ومعلوم أن كلام النبي ﷺ حق لكن ليس حقيقة؛ لأن القوارير هي غير النساء[٤٧]. وهو صدق وحق فدل على أن أحدهما غير الآخر[٤٨].

وأبين هنا: أنه ليس كل خبر يكون ظاهره مخالفاً للواقع يكون كذباً[٤٩]، يقول المعلمي: «ليس من الكذب ما يكون الخبر ظاهراً في خلاف الواقع محتملاً للواقع احتمالاً قريباً، وهناك قرينة تدافع ذاك الظهور، بحيث إذا تدبر السامع صار الخبر عنده محتملاً للمعنيين على السواء، كالمجمل الذي له ظاهر ووقت العمل به لم يجيء، وكالكلام المرخص به في الحرب، وكالتدليس فإن المعروف بالتدليس لا يبقى قوله: «قال فلان» ويسمى شيخاً له ظاهراً في الاتصال بل يكون محتملاً، وهكذا من عرف بالمزاح إذا مزح بكلمة يعرف الحاضرون أنه لم يرد بها ظاهرها وإن كان فيهم من لا يعرف ذلك إذا كان المقصود ملاطفته أو تأديبه على أن ينبه في المجلس»[٥٠].

مما سبق يتبين أن استخدام المازح للتورية والمعاريض واستعمال المجاز بدل الحقيقة كل ذلك لا يخرجه عن الصدق وقول الحق، والذي يعد من أهم ضوابط المزاح المشروع.

الضابط الثاني: تجنب الترويع والتخويف غير المتحمّل في المزاح:

يقوم المزاح حسب طبيعته في كثير من الأحيان على إيجاد موقف فيه ترويع أو تخويف لإحداث الانبساط والسرور مع الغير، فما هو مدى مشروعية استخدام ذلك في المزاح؟

---

٤٥ صحيح البخاري: ٨/ ٤٧ (٦٢٠٩).

٤٦ الواضح في أصول الفقه، ابن عقيل: ٤/ ٤٦.

٤٧ التمهيد في أصول الفقه: محفوظ بن أحمد بن الحسن الحنبلي، تحقيق: مفيد محمد، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ط١/ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م، ١/ ٨٦.

٤٨ التبصرة في أصول الفقه: إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط١/ ١٤٠٣هـ، ص ١٧٩؛ قواطع الأدلة في الأصول: منصور بن محمد المروزى الشافعي، تحقيق: محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ-١٩٩٩م، ١/ ٢٦٩.

٤٩ لسان المحدثين: محمد خلف سلامة، الموصل، ٢٠٠٧ م، ٤/ ٢٣٠.

٥٠ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى اليماني، تخريج: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٢/ ١٤٠٦هـ١٩٨٦م، ١/ ٢٢٠-٢٢١.

يرى الفقهاء أن المزاح سواء أكان بالفعل أم بالقول إذا كان يؤدي لترويع الناس وإخافتهم ممنوع، فشرط جوازه عندهم: أن لا يكون فيه روع لمسلم[٥١]، وغير ذلك حرام[٥٢]، قال الزركشي:« إن ما يفعله الناس من أخذ المتاع على سبيل المزاح حرام، وقد جاء في الحديث: (لا يأخذ أحدكم متاع صاحبه لاعبا جادا) جعله لاعباً من جهة أنه أخذه بنية رده وجعله جادا؛ لأنه روع أخاه المسلم بفقد متاعه »[٥٣].

ويقول العز بن عبد السلام:« وأما ما يفعله الناس من أخذ المتاع على سبيل المزاح فهذا محظور لما فيه من ترويع صاحب المتاع»[٥٤].

ومما يؤيد هذا الضابط مما جاء في النصوص بالإضافة لما سبق:

حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب رسول الله ﷺ، أنهم كانوا يسيرون مع رسول الله ﷺ في مسير، فنام رجل منهم، فانطلق بعضهم إلى نبل معه فأخذها، فلما استيقظ الرجل فزع، فضحك القوم، فقال: «ما يضحككم؟»، فقالوا: لا، إلا أنا أخذنا نبل هذا ففزع، فقال رسول الله ﷺ: «لا يحل لمسلم أن يروع مسلما»[٥٥]. ولو هازلًا لما فيه من الإيذاء[٥٦].

لكن البعض أشكل عليه ما فعله نعيمان بسويبط، وذلك أن «أبا بكر خرج تاجرا ومعه بدريان نعيمان وسويبط فقال له: أطعمني قال حتى يجيء أبو بكر فذهب لأناس ثم وباعه لهم موريا أنه قنه بعشر قلائص فجاءوا وجعلوا في عنقه حبلا وأخذوه، فبلغ ذلك أبا بكر رضي الله عنه فذهب هو وأصحابه إليهم فأخذوه منهم، ثم أخبر النبي ﷺ فضحك هو وأصحابه من ذلك ».

ومما يشبه هذا أيضاً حديث أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ بعث علقمة بن مجزز على بعث، وأنا فيهم، فلما انتهى إلى رأس غزاته، أو كان ببعض الطريق، استأذنته طائفة من الجيش، فأذن لهم، وأمر عليهم عبد الله ابن حذافة بن قيس السهمي، فكنت فيمن غزا معه، فلما كان ببعض الطريق، أوقد القوم نارا ليصطلوا، أو ليصنعوا عليها صنيعا، فقال عبد الله: وكانت فيه دعابة: أليس لي عليكم السمع والطاعة؟ قالوا: بلى، قال: فما أنا بآمركم بشيء، إلا صنعتموه؟ قالوا: نعم، قال: فإني

---

٥١ بريقة محمودية، الخادمي: ٤/ ١٦.

٥٢ تحفة المحتاج في شرح المنهاج: أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط/ ١٣٥٧هـ-١٩٨٣م، ١٠/ ٢٨٧؛ شرح مشكل الآثار، الطحاوي: ٤/ ٣٠٨.

٥٣ تحفة المحتاج، ابن حجر الهيتمي: ١٠/ ٢٨٧؛ والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، وهو حسن،٧/ ١٤٥ (٦٦٤١).

٥٤ قواعد الأحكام في مصالح الأنام: ٢/ ٢١٢.

٥٥ مسند أحمد، وقال عنه شعيب الأرنؤوط: صحيح، ٥/ ٣٦٢ (٢٣١١٤).

٥٦ التيسير بشرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط٣/ ١٤٠٨هـ١٩٨٨م، ٢/ ٥٠٤.

أعزم عليكم، إلا تواثبتم في هذه النار، فقام ناس، فتحجزوا، فلما ظن أنهم واثبون، قال: أمسكوا على أنفسكم، فإنما كنت أمزح معكم، فلما قدمنا ذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «من أمركم منهم بمعصية الله، فلا تطيعوه»[٥٧]. قيل: إنه لم يقصد دخولهم النار حقيقة، وإنما أشار بذلك إلى أن طاعة الأمير واجبة، ومن ترك الواجب دخل النار فإذا شق عليكم دخول هذه النار فكيف بالنار الكبرى، وكان قصده أنه لو رأى منهم الجد في ولوجها لمنعهم[٥٨].

فالبعض يرى أن مثل هذه الأفعال لهؤلاء الصحابة كنعيمان وعبد الله بن حذافة السهمي منسوخة، فكان ذلك منعاً وتحريماً للترويع[٥٩].

والجواب الدقيق لحل هذا التعارض ما ذكره ابن حجر الهيتمي: أن النهي يحمل حينما لا يحتمل الترويع غالباً كما ذكر في الأحاديث الناهية، وأما في فعل نعيمان بوسيبط فلا يوجد هذا الترويع وذلك أن نعيمان معروف بأنه مضحاك مزاح، ومن حاله كذلك فالغالب في فعله عدم الترويع، لا سيما عند من يعلم بحاله[٦٠].

وهذا تفصيل جيد وصحيح به يحقق التوافق بين هذه الآثار وإعمالها جميعاً. وإلا أوقع الناس بالحرج مما لا يوافق طبيعة الشريعة فيمن طبعه المزاح.

مما سبق يمكن القول في هذا الضابط: بأن الترويع والتخويف غير المحتمل ممن لا يُعرف بالمزاح هو الممنوع، وأما غيره فلا؛ كما في تقرير النبي ﷺ من خلال ضحكه من بعض تصرفات صحابته وعدم إنكاره لها، وفي هذا فسحة جيدة لمن كان المزاح طبعه.

الضابط الثالث: عدم المداومة عليه ومنع اتخاذه حرفة:

حتى لا يتحول الإنسان المسلم من الجدية والمسؤولية إلى التهاون والاستهتار ومن ثم الضحك والمزاح بوجه دائم ؛ يرى العلماء ضرورة عدم الإكثار من المزاح والضحك. يقول النووي:«ولا بأس بالمزاح بحق، ولكن لا يكثر منه، فأما الإفراط فيه أو الإكثار منه فمذمومان»[٦١].

ويقول أبو الليث السمرقندي مبيناً أثر الإكثار من المزاح على شخصية المسلم وغيرها: « ولا تكثر المزاح فإن فيه ذهاب المهابة، ويذمك عند الصلحاء، ويجرئ عليك السفهاء وتنسب إلى الخفة، ولا

٥٧ سنن ابن ماجه، قال محمد فؤاد عبد الباقي في الزوائد: إسناده صحيح، ٢/ ٩٥٥ (٢٢٨٦٣)؛ مسند أحمد: ١٨/ ١٨٣ (١١٦٣٩).

٥٨ نيل الأوطار: محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط١/ ١٤١٣هـ-١٩٩٣ م، ٧/ ٢٧٠.

٥٩ شرح مشكل الآثار، الطحاوي: ٤/ ٣٠٨.

٦٠ تحفة المحتاج بشرح المنهاج: ١٠/ ٢٨٧.

٦١ المجموع: ٤/ ٦٥٣.

تمازح من لم يكن بينك وبينه مخالطة ولم تعلم أخلاقه، ولا بأس بأن تمازح مع أقرانك وجلسائك في غير مأثم ولا إفراط، فإن خير الأمور أوسطها؛ لأن ذلك أولى أن لا تنسب إلى الثقل ولا إلى الخفة »[٦٢].

وأيضا فإن الإكثار منه والإفراط فيه يشغله عن ذكر الله وعن التفكر في مهمات الدين[٦٣].

ولقد ذكر العلماء كثيراً من الأدلة لتأكيد النهي عن كثرة المزاحم من المأثور والمعقول، بالإضافة لما سبق ذكره، منها:

- حديث: (ويل للذي يحدث فيكذب ليضحك به القوم، ويل له ويل له)[٦٤]. فكثرة المزاح في الغالب تؤدي إلى كثرة الضحك، وكثرة الضحك أمر مذموم في الشريعة.

- قال جعفر بن محمد: إياكم والمزاح، فإنه يذهب بماء الوجه[٦٥].

لكن في الاتجاه الآخر لو نظرنا إلى كثير ممن اشتهر بالمزاح والدعابة من الصحابة والعلماء المشهورين ولو دققنا بعض أصول الشريعة ونصوص الفقهاء: لوجدنا أنها يمكن أن تخفف من حدة استهجان بعض الفقهاء للمكثر من المزاح وهو طبعه، أو التوصل إلى رأي وسط بين هذه النصوص وبين قول المانعين من الإفراط، وأهم هذه الأمور التي ترد على مثل هذا الضابط ما يلي:

١- عندما استشكل الصحابة مداعبة رسول الله ﷺ ومزاحه معهم لم يرد في جوابه أنه لا يكثر في المزاح، إنما الذي أورده بأنه: (يمزح ولا يقول إلا حقا)، فلطالما التزم الإنسان بقول الحق في المزاح فلا حرج في ذلك.

٢ - إن اشتهار كثير من الصحابة والتابعين بالمزاح فيه دليل إلى إكثارهم منه، فكيف غفلوا عن مثل هذه الأدلة والأقوال.

٣ - مزاح نعيمان وعبد الله بن حذافة السهمي، واشتهار بعضهم بأنه مضحاك مزاح، ولا يسمى الرجل مضحاكا مزاحا إلا إذا كان مكثراً فيهما.

---

٦٢ بستان العارفين، السمرقندي: ص ٣٨١.

٦٣ فتح الباري، ابن حجر: ١٠/ ٥٢٥؛ فيض القدير، المناوي: ٦/ ٤٢١؛ مرقاة المفاتيح، ملا القاري: ٧/ ٣٠٦١؛ حاشية العدوي: ٢/ ٤١٥؛ بريقة محمودية، الخادمي: ٤/ ١٨؛ الفتاوى الحديثية، ابن حجر الهيتمي: ص ٩٧؛ الذريعة إلى مكارم الشريعة: الحسين بن محمد، الراغب الأصفهانى، تحقيق: أبو اليزيد العجمي، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص ٢٠١.

٦٤ سنن أبي داوود: سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٤/ ٢٩٧ (٤٩٩٠)؛ سنن الترمذي، وحسّنه، ٤/ ٥٥٧ (٢٣١٥).

٦٥ بهجة المجالس وأنس المجالس، ابن عد البر: ص١٢٥.

وكذلك من التابعين الشعبي وشريح وابن سيرين كانوا يكثرون من المزاح حتى أصبح لهم صفة تذكر في تراجمهم يقول ابن قتيبة:» وقد درج الصالحون والخيار، على أخلاق رسول الله ﷺ في التبسم والطلاقة والمزاح، بالكلام المجانب للقدع والشتم والكذب. فكان علي رضي الله عنه يكثر الدعابة، وكان ابن سيرين يضحك حتى يسيل لعابه... وكان شريح يمزح في مجلس الحكم، وكان الشعبي من أفكه الناس، وكان صهيب مزاحا، وكان أبو العالية مزّاحا. وكل هؤلاء إذا مزح لم يفحش، ولم يشتم، ولم يغتب، ولم يكذب. وإنما يذم من المزاح ما خالطته هذه الخلال، أو بعضها» [٦٦].

٤ – يقرر العلماء أنه لا يطعن في عدالة الراوي أو الشاهد بكثرة المزاح طالما أنه لا يتكلم بما ليس بحق [٦٧].

٥ – ينقل البعض من النهي الذي يطلقونه على بعض الأفعال، ومنه استدامة المزاح أنه من المكروه كراهة فضل وتنزيه [٦٨]، وليس كراهة تحريم.

وبناء على ما سبق من أقوال تبين النهي عن كثرة المزاح واستدامته، ومن آراء تحمل هذا على كراهية التنزيه ومن نصوص وآراء لا تقيد المزاح الا بضوابط ليس فيها الكثرة ولا سيما فيمن غلب على طبعه المزاح، فإنه يمكن القول توفيقاً بين هذه الآراء: بأن من كان من طبعه المزاح وغلب عليه فلا مانع من الإكثار منه على أن لا يلغي شخصية المسلم في الجدية في الأمور التي لا بد من الجد فيها وضرورة قول الحق وتجنب الكذب والفحش. وبشرط أن لا يتخذ المزاح حرفة يرتزق منها كما عند بعض الفنانين أو المهرجين، يقول الإمام الغزالي:«ولكن من الغلط العظيم أن يتخذ الإنسان المزاح حرفة يواظب عليه ويفرط فيه» [٦٩]. فالمزاح ليس حرفة تستهلك الحياة، وهو محفوف بضوابطه الشرعية، من الصدق، وعدم الاعتداء على عرض وغيره، أو الكذب، أو الغيبة [٧٠].

الضابط الرابع: عدم المزاح في حقوق الله وجوازه في حقوق العباد:

أشار إلى هذا الضابط بهذا المعنى ابن القيم حيث قال: «وحاصل الأمر أن اللعب والهزل والمزاح في حقوق اللهَّ تعالى غير جائز، فيكون جد القول وهزله سواء، بخلاف جانب العباد». ثم دلل على الجواز في حقوق العباد «ألا ترى أن النبي ﷺ كان يمزح مع أصحابه ويباسطهم، وأما مع ربه تعالى فيجدُّ كلَّ الجد، ولهذا قال للأعرابي يمازحه: «مَنْ يشتري مني العَبْدَ؟ فقال: تجدُني رخيصًا يا رسول

٦٦ تأويل مختلف الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، ط٢/ ١٤١٩هـ١٩٩٩م، ص٤٢٠.

٦٧ أصول السرخسي: ٢/ ١٠.

٦٨ الواضح في أصول الفقه، ابن عقيل: ١/ ١٥.

٦٩ إحياء علوم الدين: ٣/ ١٢٩؛ وانظر: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ١٠/ ٣١٢٢؛ فتح الباري، ابن حجر: ١٠/ ٥٢٧.

٧٠ حكم التمثيل: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار الراية، الرياض، ط١/ ١٤١١هـ، ص ٣٧.

اللهَّ؟ فقال: بل أنت عند اللهَّ غالٍ»، وقصد ﷺ أنه عبد اللهَّ، والصيغة صيغة استفهام، وهو ﷺ كان يمزح ولا يقول إلا حقًا »[٧١].

وقرره أيضاً كثير من العلماء بعبارات مختلفة. قال ابن العربي: «ولا يستعمل الْمِزَاحُ أيضًا فِي أحكام الدين فإنه جهل» [٧٢].

إذن ينبغي ألا يكون في المزاح استهزاء بشيء من الدين، كالاستهزاء بالكتاب العزيز، أو بأحاديث النبي ﷺ، أو بالملائكة، فبعض النكت مذكور فيها استهزاء بالملائكة، أو الجنة والنار، أو عذاب القبر، فهذه كثيرة بين الناس، يقول: عندي نكتة ثم يأتي بشيء فيه ذكر لأشياء من العقيدة أو من اليوم الآخر يجعله في هيئة طرفة ونكتة.

ولقد بيّنت سابقاً أن المزاح غير الاستهزاء؛ ذلك أن الاستهزاء محرم، فكيف إذا كان في الدين، وأما المزاح بضوابطه فمشروع بل مستحب.

قال ابن خويز منداد في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللهَّ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللهَّ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [البقرة: ٦٧]. « في الآية دليل على منع الاستهزاء بدين الله و دين المسلمين ومن يجب تعظيمه، وأن ذلك جهل، وصاحبه مستحق للوعيد، وليس المزاح من الاستهزاء بسبيل ألا ترى أن النبي ﷺ كان يمزح والأئمة بعده، وقد بلغنا أن رجلاً تقدم إلى عبيد الله بن الحسن، وهو قاضي الكوفة، فمازحه عبيد الله، فقال: جبتك هذه من صوف نعجة أو صوف كبش؟ فقال له: لا تجهل أيها القاضي للهَّ فقال له عبيد الله: وأين وجدت المزاح جهلاً؟! فتلا عليه هذه الآية؛ فأعرض عنه عبيد الله؛ لأنه رآه جاهلاً لا يعرف المزح من الاستهزاء وليس أحدهما من الآخر بسبيل»[٧٣].

قال ابن العربي:«وأما المزاح، فهو تكلم بما لا يعني، وتركه من محاسن الإسلام..... وقد سمعت الطرطوشي يقول: المازح جاهل، قال الله سبحانه مخبراً عن بني إسرائيل وموسى: ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِالله أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]، قلت: والذي عندي أنه إذا كان في جواب الدين كان جَهلاً، وإذا كان في لهو الدنيا فهو بمنزلة الكلام حكمه حكمه، وصفته صفته»[٧٤].

---

٧١ إعلام الموقعين عن رب العالمين: ٤/ ٥٤١.

٧٢ نقلًا عن الخادمي في بريقة محمودية: ٤/ ١٧.

٧٣ الجامع لأحكام القرآن : محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢/ ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، ١/ ٤٤٧.

٧٤ قانون التّأْوِيل: محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي، تحقيق: محمّد السّليماني، دار القبلة، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص ٦٧٥.

الضابط الخامس: عدم إيذاء الناس بالمزاح بما يجرح مشاعرهم ويولد الأحقاد والبغضاء:

قرر العلماء أن المزاح المؤدي إلى الإيذاء والأحقاد والشحناء، وفيه انتقاص وتحقير للآخرين منهي عنه[٧٥].وقد أورد البعض هذا الضابط في تعريف المزاح[٧٦] كما مر سابقاً.

ولعل ذلك هو المزاح الذي نهى عن فعله النبي ﷺ عندما قال: (لا تمار أخاك ولا تمازحه)[٧٧].

وصحيح أن بعض العلماء حمل المزاح المنهي عنها في هذا الحديث على المزاح الكثير، لكن عاد وعلل ذلك بأنه في الغالب يثير الأحقاد والشحناء، يعني أنه بين أن السبب في النهي هو ما يثيره من عداوة وبغضاء، وإذا تأملنا هذه العلة لوجدنا أنها ليست متحققة في كم المزاح بل في كيفيته ؛ فقد يمزح الإنسان مرة واحدة مع شخص بما لا يليق فيؤدي إلى جرحه أو التنقيص منه مما يثير العداوة والبغضاء والمشاحنة بينهما، ولقد أشار إلى هذا المعنى الخادمي؛ إذ قال:«(ويورث الضغينة) أي الحقد.... لا يخفى أن هذا ليس من مجرد الإكثار بل من طبيعة ما مازح به »[٧٨].

لذلك أُثِرَ عنن كثير من التابعين ذم المزاح وكراهيته؛ لما يؤول إليه من نتائج سيئة تفسد العلاقة بين الناس «قال ابن عبد البر: وقد كره جماعة من العلماء الخوض في المزاح؛ لما فيه من ذميم العاقبة. ومن التوصل إلى الأعراض واستجلاب الضغائن وإفساد الإخاء. كان يقال لكل شيء بَدْءٌ وَبَدْءُ العداوة المزاح، وكان يقال: لو كان المزاح فحلا ما ألقح إلا الشر. قال سعيد بن العاص: لا تمازح الشريف فيحقد، ولا الدني فيجترئ عليك.

وقال ميمون بن مهران: إذا كان المزاح أمام الكلام، فآخره الشتم واللطام»[٧٩].

وفي الخلاصة يمكن القول: بأن أي مزاح يؤدي الى انتقاص أو إيذاء وبالتالي يسبب المشاحنة والبغضاء والضغينة والعداوة بين المتمازحين هو خارج ضوابط المزاح المشروع، وهو حرام.

الضابط السادس: وضع المزاح في موضعه المناسب:

بما أن من أهم غايات المزاح حتى يكون مشروعاً ومفيداً هو إدخال السرور على الغير مع مؤانسته والتلطف به؛ لذلك يجدر على الممازح أن يختار الشخص المناسب للانبساط معه في الوقت المناسب

٧٥ انظر: الأذكار: محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ص ٣٢٧؛ التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن: ٢٤/ ٦٠٧؛ البدرُ التمام، المَغرِبي: ١٠/ ٣١٥؛ سبل السلام، الصنعاني: ٢/ ٦٧٤.

٧٦ مرقاة المفاتيح، ملا القاري: ٧/ ٣٠٦؛ التعريفات الفقهية، البركتي: ص ٢٠٢.

٧٧ الترمذي في سننه، وقال عنه: حديث غريب، ٤/ ٣٥٩ (١٩٩٥)؛ والبخاري في الأدب المفرد: ص ١٤٢ (٣٩٤).

٧٨ بريقة محمودية: ٤/ ١٨.

٧٩ الآداب الشرعية، ابن مفلح الحنبلي: ٢/ ٢٢٣.

حتى يؤتي المزاح أكله، ولا يتحول من عنصر إيجابي فعال يقوي الألفة بين الناس ويبعد الهموم عنه إلى مادة سلبية تحقق عكس ما شرع المزاح له من غايات نبيلة سامية، ويستأنس بما روي عن سفيان بن عيينة عندما سأل: المزاح هجنة؟ قال: بل سنة، ولكن الشأن فيمن يحسنه ويضعه مواضعه[٨٠].

وبناء على ذلك، فقد قرر العلماء في هذا الضابط:

١- أن يتجنب ممازحة الجاهل الذي لا يفرق بين المزاح والاستهزاء. ولقد مر أن رجلاً تقدم إلى عبيد الله ابن الحسن، وهو قاضي الكوفة، فمازحه عبيد الله، ثم أعرض عنه؛ لما رآه جاهلاً لا يفرق بين المزاح والاستهزاء.

٢- أن يتجنب ممازحة السفهاء. وفي هذا يرى كثير من العلماء أن المزاح يكون بين الإخوان والأصدقاء والخلان[٨١]، يعني من تعرف بأن المزاح معهم لن يولد أثراً سلبيا؛ لأنهم هم من يسرون بملاطفتك لهم، ولا يستغلون مزاحك المشروع للإيقاع بك أو التطاول عليك، وعادة ما يفعل السفهاء ذلك إن مازحتهم والله يقول: ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: من الآية ٦٣]، أي يقولون لهم قولا صوابًا محكمًا، وأمثال السفهاء لا ينفع معهم المزاح بل لا بد من السداد والجد في القول.

٣- أن يتجنب ممازحة أهل العلم بما يحط من وقارهم. ولقد نص أغلب الفقهاء على أن القاضي لا يمزح في مجلس الحكم[٨٢].

والظاهر أن القاضي المتمكن من فرض هيبة مجلس الحكم ولا يطمع الخصوم به حتى لو مزح فيمكنه ذلك، كما كان القاضي شريح يفعل ذلك[٨٣]، وهذا نادر وأما الأغلب ولا سيما اليوم من المتقاضين أنهم لا يتصرفون مع مزاح القاضي بوجه صحيح بل قد يسيئون الفهم ويتجرؤون على مجلس الحكم بما يؤدي إلى فقدان هيبته، وأما فعل القاضي شريح فيستمد مشروعيته من النص: فلقد ذكر أن النبي ﷺ كان يمازح رعيته، ولا أدل على ذلك من مزاحه مع زاهر أمام الناس وهو من عامة الرعية، دون أن يقفد هيبته ومكانته عند ذلك الصحابي أو غيره، وهذا ليس خاصاً به إذ لم يرد دليل تخصيص، لكن يمكن القول بأن الصحابة والسلف كانوا يضعون الأشياء في مواضعها الصحيحة وكانت مداعبة الرسول ﷺ لإزالة الوحشة والتلطف بهم ومؤانستهم، و كانوا يفهمون هدف المزاح، ولكن لما تغير

٨٠ شرح السنة، البغوي: ١٣/ ١٨٤.
٨١ المراح في المزاح، الغزي: ص ٧.
٨٢ البحر الرائق، ابن نجيم: ٦/ ٣٠٧.
٨٣ تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري: ص ٤٢١.

الناس وضعف الوازع الديني راحوا يفسرون كثيراً من التصرفات تفسيراً غير صحيح مما يؤدي لفقدان الغاية التي وضعت له، ولعل ذلك ما دعا االفقهاء للقول بمنع القاضي من المزاح في مجلس الحكم.

الضابط السابع: يصدق على المزاح من الشروط ما يصدق على غيره من الكلام:

أشار إلى هذا الضابط أبو بكر ابن العربي عندما تحدث عن المزاح فقال: « والذي عندي أنه إذا كان في جواب الدين كان جهلاً، وإذا كان في لهو الدنيا فهو بمنزلة الكلام حكمه حكمه، وصفته صفته»[٨٤]. ولعل هذا الضابط عام يدخل فيه كثير من الشروط والمحددات التي ذكرها العلماء في ظل حديثهم عن المزاح المشروع، وبناء على هذا الضابط يمكن تحديد أهم الأمور التي يمكن أن يضبط فيها المزاح كما ذكرها العلماء بالإضافة لما ذكرت سابقاً[٨٥]:

١- أن يكون سليماً من الفحش، وهذا عام في كل كلام فالمؤمن ليس بلعان ولا طعان ولا فاحش ولا بذيء.

٢- أن لا يكون فيه سخرية ولا استهزاء بأحد.

٣- أن لا يكون فيه غيبة ولا نميمة ولا شتم ولا قذف. وعلى هذا فكل ما لا يليق بحديث المسلم وكلامه ينبغي تجنه بما فيه مأثم حتى في المزاح.

وخلاصة القول: على المازح أن يتجنب في مزاحه كل ما يسخط الله عز وجل، قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: « للسفر مروءة وللحضر مروءة، فأما المروءة في السفر: بذل الزاد وقلة الخلاف على أصحابك، وكثرة المزاح في غير مساخط الله عز وجل[٨٦].

وقال أبو حاتم محمد بن حبان:«فأما المزاح المحمود فهو الذي لا يشوبه مَا كره اللهَّ عز وجل ولا يكون بإثم ولا قطيعة رحم»[٨٧].

١- ولقد أشار النووي لكثير من هذه الضوابط والشروط، فقال:«المزاح المنهي عنه، هو الذي فيه إفراط ويداوم عليه، فإنه يورث الضحك وقسوة القلب، ويشغل عن ذكر الله تعالى والفكر في مهمات

---

٨٤ قانون التّأْويل، أبو بكر بن العربي، ص ٦٧٥.

٨٥ انظر: تأويل مختلف الحديث، الدينوري: ص ٤٢١؛ بستان العارفين، السمرقندي: ص ٣٨١؛ البحر الرائق، ابن نجيم: ٨/ ٢١٥؛ الفتاوى الحديثية، ابن حجر الهيتمي: ص٩٧.

٨٦ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ، تحقيق: مصطفى العلوي وغيره، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط/ ١٣٨٧هـ، ٢٣/ ١٧٨.

٨٧ روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: ص٧٧.

الدين، ويؤول في كثير من الأوقات إلى الإيذاء، ويورث الأحقاد، ويسقط المهابة والوقار. فأما ما سلم من هذه الأمور فهو المباح الذي كان رسول الله ﷺ يفعله، فإنه ﷺ إنما كان يفعله في نادر من الأحوال لمصلحة وتطييب نفس المخاطب ومؤانسته، وهذا لا منع قطعا، بل هو سنة مستحبة إذا كان بهذه الصفة»[٨٨].

هذه أهم ضوابط المزاح وأدلته الشرعية، التي حاولت التوفيق بينها وبين ما ورد من نصوص وتطبيقات تفيد في ظاهرها التعارض معها، بحيث يقع المزاح على الوجهة الشرعية المطلوبة من غير إفراط ولا تفريط، وخير الأمور أوسطها، والله أعلم.

الخاتمة: وفيها

خلاصة البحث:

- المزاح هو انبساط مع الغير بملاطفته بالقول والفعل، ويكون محموداً إذا كان مقيداً بضوابطه الشرعية.

عرف المزاح عن النبي ﷺ في القول والفعل والتقرير، وما كان مزاحه إلا حقاً وصدقاً. وقد تابع الصحابة منهج النبي ﷺ، فكانوا يتمازحون في وقت المزاح وكانوا عند الجد رجالاً.

- إن من أهم الضوابط لتمييز المزاح المشروع عن غيره:

١- أن لا يكون في المزاح كذبا، ولا تعتبر المعاريض والتورية والمجاز المستخدم في المزاح من قبل الكذب، وإن مخالفة الحقيقة في الظاهر إلى المجاز لا تعد من الباطل الذي هو ضد الحق.

٢- إن الترويع والتخويف المحتمل ممن يعرف عنه المزاح لا يعد ممنوعاً في المزاح، وأما الترويع المخوف والأذى الكبير ممن لم يعرف عنه المزاح فممنوع ومنهي عنه.

٣- لا يعتبر الإكثار من المزاح ما لم يتعمد الإضحاك سبباً من أسباب منع المزاح ودخوله في باب التحريم، لمن عرف عنه كثرة المزاح والدعابة بشروطه.

٤- لا يعد الإكثار من المزاح إذا كان بحق وبشروطه مخلاً بعدالة الإنسان لا في الرواية ولا الشهادة.

٥- يحرم اتخاذ المزاح حرفة يأخذ الأجر عليها ويتفرغ لها كما في عمل بعض الممثلين الكوميديين.

---

٨٨ الأذكار: ص ٣٢٧.

٦- لا يجوز المزاح في مجلس الحكم بالنسبة للقاضي أمام الخصوم إلا إذا شعر القاضي بخوف الخصوم ووحشتهم فلا مانع من ممازحتهم وملاطفتهم بما لا ينتقص من هيبة القضاء والعدالة مع الخصوم.

٧- لا يجوز تجريح أحد أو الانتقاص منه أو تحقيره بحجة المزاح ؛ لما يسببه من العداوة والبغضاء بين الناس.

٨- يجب الالتزام بضوابط الكلام عموماً في المزاح فيعطى حكمه؛ أي يجب ألا يحتوي المزاح على أي كلام فيه إثم.

٩- يجب إيقاع المزاح في وقته المناسب مع الأشخاص المناسبين؛ إذ لكل مقام مقال، ويمنع استخدامه في غير موضعه ولا سيما مع من لا يستطيع التمييز بين المزاح والاستهزاء.

١٠ - على المسلم أن يهدف بمزاحه إلى إيناس المصاحبين والتودد إلى الخلان والأصدقاء وملاطفة الأهل والأحبة، وأن يساعد في تخفيف همومهم ومواساتهم وجلب السرور إلى قلوبهم بإزالة الوحشة والغلظة، وليتمثل في ذلك قول الله عز وجل مخاطبا حبيبه ﷺ الذي أكرمه بالخلق العظيم فابتثقت منه الرحمة واللين: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أهم المصادر

إحياء علوم الدين: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.

أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت.

إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن أيوب ، ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، وأحمد عبد الله، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١/ ١٤٢٣هـ.

الأذكار: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط/ ١٤١٤ هـ١٩٩٤م.

الآداب الشرعية والمنح المرعية: محمد بن مفلح الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ)، عالم الكتب.

الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية: محمد بن محمد بن مصطفى أبو سعيد الخادمى الحنفي (ت: ١١٥٦هـ).، مطبعة الحلبي، ط/ ١٣٤٨هـ.

بستان العارفين: أبو الليث السمرقندي نصر بن محمد الحنفي (٣٧٣ هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، ط٣/ ١٤١٤هـ١٩٩٣م.

البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم، المعروف بابن نجيم المصري (ت: ٩٧٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، ط٢.

البدرُ التمام شرح بلوغ المرام: الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المعروف بالمَغرِبي (ت: ١١١٩ هـ).

تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد، أبو الفيض، مرتضى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، دار الهداية.

تأويل مختلف الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) المكتب الاسلامي، مؤسسة الإشراق،ط٢/ ١٤١٩هـ١٩٩٩م.

تحفة المحتاج في شرح المنهاج: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط/ ١٣٥٧هـ١٩٨٣م.

التبصرة في أصول الفقه: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط١/ ١٤٠٣هـ.

التعريفات الفقهية: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية، ط١/ ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى اليماني (ت: ١٣٨٦هـ) تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني وآخرون، المكتب الإسلامي ط٢/ ١٤٠٦ هـ١٩٨٦م.

التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح، دار النوادر، دمشق، ط١/ ١٤٢٩ هـ٢٠٠٨ م.

جمع الوسائل في شرح الشمائل: علي بن محمد، نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)،المطبعة الشرفية، مصر.

الجامع لأحكام القرآن : محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢/ ١٣٨٤هـ١٩٦٤ م.

حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (ت: ١١٨٩هـ)، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط/ ١٤١٤هـ١٩٩٤م.

سنن ابن ماجه: ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

سنن أبي داوود: سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢/ ١٣٩٥ هـ١٩٧٥ م.

شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١/ ١٤١٥ هـ١٩٩٤م.

شرح نهج البلاغة: عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية.

شرح السنة : الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت،ط٢/ ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

شرح الطيبي على مشكاة المصابيح : شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة، الرياض) ط١/ ١٤١٧هـ١٩٩٧م.

صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١/ ١٤٢٢هـ.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بدر الدين العينى (ت: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر،ط١/ ١٣٥٦هـ.

الفتاوى الحديثية: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري (ت: ٩٧٤هـ)، دار الفكر.

الفكاهة والمزاح: الزبير بن بكّار(ت: ٢٥٦هـ)، بعناية حسين بن حيدر الهاشمي، ١٤٣٩هـ-٢٠١٧م.

قانون التّأْويل: محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمّد السّليماني، دار القبلة ، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط١/ ١٤٠٦ هـ١٩٨٦ م.

قواطع الأدلة في الأصول: منصور بن محمد المروزى (ت: ٤٨٩هـ) تحقيق: محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/ ١٤١٨هـ-١٩٩٩م.

قواعد الأحكام في مصالح الأنام: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت: ٦٦٠هـ) راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط/ ١٤١٤هـ١٩٩١ م.

لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣/ ١٤١٤هـ.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ١٩٩٤م.

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن محمد، نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١/ ١٤٢٢هـ٢٠٠٢م.

مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط.

المجموع شرح المهذب : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الفكر.

المدخل: محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج (ت: ٧٣٧هـ)، دار التراث.

المُراح في المزاح: **أبو البركات الغزي**، (ت: ٩٨٤هـ)، المكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، تعليق: السيد الجميلي، ط١/ ١٤٠٦-١٩٨٦.

المزاح في تراث الآل والأصحاب: مصطفى رجب، مبرة الآل والأصحاب، الكويت، ط١/ ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م.

المزاح في الإسلام: حسن عبد الغني أبو عدة، سلسلة الحق،السنة الثالثة والعشرون، العدد(٢١٦)، ١٤٢٧ هـ.

المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥ هـ)، إشراف: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.

المعجم الكبير: سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢/ ١٤٠٤ - ١٩٨٣.

نيل الأوطار: محمد بن علي الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط١/ ١٤١٣هـ١٩٩٣م.

الواضح في أصول الفقه: أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد البغدادي (ت: ٥١٣هـ) تحقيق: عَبد الله بن عَبد المُحسن الترك، مؤسسة الرسالة، بيروت.